المانجمنت العمومي الجديد: النموذج من 1980م و 1990م

منذ ظهور الإدارة العامة كفرع مستقل للعلوم ، فقد تأثرت بكل من السياسة والقانون ، لا سيما القانون الإداري. التركيز على الإدارة في نموذج الإدارة العامة الكلاسيكية (CPA) يدعم هذه الأطروحة. ومع ذلك ، في الثمانينيات ، سيطر على حقل الإدارة العامة نظريات وأساليب علم إدارة الأعمال. في هذه الفترة ، تم التركيز على المانجمنت ودوره في حقل الإدارة العامة ، حيث أصبحت الحدود بين القطاعين العام والخاص غير واضحة. مع عدم وضوح الاختلافات بين هذين القطاعين ، و استعارة مفاهيم السوق في القطاع العام ، أصبح هذا الأسلوب في إدارة الدولة كعملية شائع (**Box**, 1999, Pp20-19) . في هذا السياق ، شهدت الثمانينات مبادئ مثل ريادة الأعمال والخصخصة وتوجيه العملاء ودمج تقنيات مانجمنت القطاع الخاص في القطاع العام. وهكذا ، ظهر نموذج ثانٍ في حقل الإدارة العامة ، معبراً عنه بمصطلح " المانجمنت العمومي الجديد ". في حين يغطي المانجمنت العمومي الجديد مجموعة واسعة من التقنيات ووجهات النظر التي تهدف إلى التغلب على أوجه القصور التي يسببها نموذج الإدارة العامة التقليدية CPA، أيضًا فقد تم تطوير العديد من المفاهيم المختلفة من قبل علماء الإدارة العامة واستخدمت في أدبياتها لتدعيم NPM : المانجمنت العمومي (Perry & Kraemer، 1983) ، مانجمنت جانب العرض (.Carroll et al، 1985) ، والتسييرية (Pollitt، 1990) ، ما بعد المانجمنت البيروقراطي (Kernaghan، 1993) ، حكومة رواد الأعمال (Osborne & Gaebler، 1992) ، والإدارة العامة القائمة على السوق (Lan & Rosenbloom، 1992). على الرغم من أن جميع هذه المفاهيم تستخدم لوصف تقادم الإدارة العامة التقليدية والتحول في الإدارات العامة المعاصرة ، لا يزال NPM المصطلح الأكثر استخداما في الإطار النموذجي.

تم استخدام مصطلح **المانجمنت العمومي الجديد** لأول مرة بواسطة (Hood،1991). ومع ذلك ، فإن ظهور نموذج NPM يستند إلى تعميم مختلف الإصلاحات الإدارية المبتكرة في القطاع العام (Christensen & Lægreid، 2002، p. 268). ينص **هود** (1991 ، ص. 5-6) على أنه يكمن ارتباط بين اثنين من التيارات المتعارضة في قلب النموذج الجديد. أحد شركاء المؤسستية الاقتصادية الجديدة (**New economic institutionnalism**) والأخرى إدارة الأعمال التسييرية (**business-type managerialism**) . تتكون الحركة الاقتصادية للشركات الجديدة من مجموعة من النظريات الاقتصادية مثل **نظرية الاختيار العام** ، **ونظرية تكلفة المعاملات** ، **ونظرية الوكيل الرئيسي** ، وتشير إلى التطورات الجديدة في نهج البيروقراطية في إطار هذه النظريات. ساعد الشريك الآخر في هذا الاقتران ، وهو **إدارة الأعمال التسييرية** business-type managerialism, ، على إنتاج سلسلة من مذاهب الإصلاح الإداري لإنشاء مانجمنت مهني قائم على **الخبرة الفنية**. بعض هذه المذاهب هي: تقدير كبير لتحقيق النتائج ، وإنشاء ثقافات مناسبة لتطوير الأداء التنظيمي ، وقياس النشاط للمخرجات التنظيمية. صاغا **طومسون وطومسون** (2001 ، ص ،152 Thompson and

Thompson) الثقافات المعنية التي سيتم تشكيلها في هذا السياق على أنها "**حرية الإدارة**" ؛ "**التركيز على النتائج**" بدلاً من "**المدخلات**" و "**زيادة الاعتماد على القطاع الخاص لتقديم الخدمات**".

هناك أيضًا علماء يتعاملون مع NPM في سياق ممارسة الإصلاح. يذكر **بيترز** (2001،ص11 Peters) على سبيل المثال ، أن NPM تمثل سلسلة من الإصلاحات التي تشمل " **المرونة** " و" **إلغاء القيود التنظيمية** " و "**استخدام آليات السوق من قبل الحكومات**" في فترة ما بعد 1980 **لزيادة الكفاءة**. المقصود بالإصلاح هو الإجراءات الإدارية المتخذة لجعل الحكومات **أكثر كفاءة** عن طريق إجراء **تغييرات واعية في هيكل وعمليات مؤسسات القطاع العام** (Pollitt&Bouckaert , 2011, p. 2). في هذا الصدد ، تشكل مبادئ وافتراضات NPM **شبه نظرية إصلاحات القطاع العام**. بمعنى آخر ، المبادئ **التوجيهية لحركات الإصلاح الإداري في الربع الأخير من القرن العشرين** هي مبادئ NPM. على الرغم من أن حركات الإصلاح هذه تختلف في العمق والنطاق والنجاح من بلد إلى آخر ، فهي متشابهة بشكل ملحوظ من حيث الأهداف التي تتبعها والتقنيات التي تستخدمها (Kaboolian، 1998 ، ص 190). في الواقع ، هناك نقطة شائعة **في حركات الإصلاح الإداري** في جميع البلدان خلال هذه الفترة وهي استخدام **مبادئ السوق كنموذج للعلاقات السياسية والإدارية** (Nagel، 1997 ، ص 349). وبالتالي ، تتحول **السلع والخدمات العامة** إلى **منتجات سوقية** وتهيمن **قيم السوق** على القطاع العام (Zanetti * Adams، 2000، 544 .p).

يقترح NPM استخدام مبادئ السوق لمعالجة وتجنب الفشل في القطاع العام. من خلال هذا المفهوم، يُعتبر صلابة البيروقراطية السبب الرئيسي لأي إخفاقات في القطاع العام ، وبالتالي ينبغي باستبدال مثل هذه البيروقراطية بمقاربة المانجمنت العمومي الأكثر مرونة وقائم على أسس السوق. بمعنى آخر ، يُعتقد أن الكفاءة في الإدارة العامة يمكن تحقيقها من خلال توفير الخدمات الشبيهة بالممارسات التنافسية التي تشبه السوق ، بدلاً من إنشاء جهاز إداري يديره خبراء محايدون سياسياً (Lan & Rosenbloom, 1992 ، ص 535). في هذا الصدد ، يفسر(O'Flynn،2007 ، ص.ص، 344-345) استخدام مبادئ السوق في الإدارة العامة كتحد مفتوح أمام احتكار الدولة لإنتاج وتوزيع الخدمات العامة ، أي إلى (CPA). في أدبيات الإدارة العامة ، هناك ديناميكية مفاهيمية مع NPM ، حيث تم نقل العديد من المفاهيم ذات الأصول من إدارة الأعمال والاقتصاد إلى مصطلحات الإدارة العامة. المثال الأكثر وضوحًا لهذا التحول هو مصطلح **المتصرف الإداري**، والذي يتم استبداله بمصطلح "مانجير المسيّر المصطلح" ، و "مصطلح المواطن" ، الذي يتم استبداله بمصطلح العملاء. مفاهيم تمثل الحد الأدنى، وإلغاء البيروقراطية ، واللامركزية ، وتوجيه السوق في الخدمات العامة ، والتعاقد ، والخصخصة ، وقياس الأداء ، وما إلى ذلك تعتبر من بين المفاهيم الجديدة التي قدمتها المانجمنت العمومي إلى الأدبيات. هناك وجهات نظر متوازية حول المبادئ والخصائص الأساسية NPM في حقل الإدارة العامة. وفقًا **لويلسون ودويج**(**Wilson** and Doig1996 ، ص 53) ، تستند NPM على ثلاثة مبادئ عقائدية: المانجمنت متفوق على الإدارة ؛ ومانجمنت

القطاع الخاص متفوق على إدارة القطاع العام ؛ المانجمنت الجيد يتألف من القبول وقابلية تطبيق المعرفة بشكل موحد وعالمي . وبالمثل ، يصوغ Hood (1991 ، ص.ص، 4-5) السمات الأساسية للمانجمنت العمومي الجديد باعتباره مكونات فقهية: التدريب المهني العملي في القطاع العام ؛ معايير ومقاييس واضحة للأداء ؛ زيادة التركيز على ضوابط المخرجات؛ التحول إلى تصنيف الوحدات في القطاع العام ؛ التحول أكثر إلى المنافسة في القطاع العام ؛ التأكيد على أساليب القطاع الخاص في الممارسات الإدارية ؛ الضغط أكثر على الانضباط والمزاج في استخدام الموارد. بالإضافة إلى ذلك ، في مقالهم حول كيفية تحويل روح المبادرة إلى القطاع العام ،قدم (Osborne and Gaebler،1992 ، ص 19-20) مجموعة من **عشرة بنود** في شكل مبادئ توجيهية بشأن الهياكل الإدارية القائمة على نهج المانجمنت العمومي الجديد: